



فواز قسبي قبائلي
عضو مجلس الإدارة

غرفة تجارة دمشق

مشاريع حيوية وتنموية وتشجيع للصناعات الوطنية
ودور متميز في الجهاد القومي



دمشق لعام ١٣١٨ هـ ١٩٠٢ م بتسمية حسن أفندي القوتلي رئيساً وأبو سعود أفندي الحسيبي رئيساً ثانياً وإبراهيم حقي أفندي المالكي وسليم أفندي أيوب وأحمد أفندي القوتلي وعارف أفندي القيسي ومحمود أفندي الطحان والياس أفندي غناجة كما تمت تسمية أعضاء المحكمة التجارية.

إلا أن توثيق نشاط الغرفة وأعمالها كان مع بداية القرن التاسع عشر حيث الأحداث التاريخية الهامة إثر الحرب العالمية الثانية ونهاية الحكم التركي وبخول القوات الفرنسية إلى سوريا -

- دور وطني واقتصادي مميز:

حيث تم انتخاب أول مجلس إدارة لغرفة تجارة دمشق في الدولة السورية عام ١٩٢٢ م وكان الرئيس عارف الحلبيوني أول رئيس لمجلس إدارتها وإثر دخول القوات الفرنسية لدمشق باشر تجار دمشق بوزعهم الوطني بمناهضة القوات المحتلة ومعارضتها والمناداة بيزوال الاستعمار والمطالبة بالاستقلال الوطني كما أخذت الغرفة بعدها الاقتصادي في مناقشة كافة الأمور الاقتصادية والمالية المتعلقة بالبلاد والحفاظ على مصالحها وبناء القاعدة الاقتصادية المثبتة لبناء دولتها الحديثة فأخذت تطالب بالمحافظة على النقد السوري وعدم تجديد

دمشق ويحدد نظامها بأن يكون رئيسها منتخباً من قبل التجار يساعده عضوان منتخبان أيضاً إلا أن التثليلات الكاملة صدرت في عام ١٢٤٥ هـ ١٨٢٩ م في فرمان (المرسوم ٥٤) الذي عين الحاج محمد صالح صوان زاده شهيداً للتجار (رئيس غرفة تجارة دمشق) وبعد فترة تمت تسوية محمد أبو مسلم جلاب شهيداً للتجار، ثم ظهرت وثيقة عثمانية ورثت في التقويم الرسمي لولاية سوريا في العهد العثماني. تذكر أعضاء غرفتي التجارة والزراعة والمحاكم التجارية وهذه الوثيقة تم الإشارة إليها في كتاب صدر عن غرفة تجارة دمشق بمناسبة مرور قرن على إحداث غرفة تجارة دمشق، يشير إلى أن هذه الوثيقة موجودة في مكتبة المهندس المرحوم منيب الدريوي وتدرج هذه الوثيقة أسماء أعضاء غرفتي تجارة وزراعة

عرفت بلاد الشام ودمشق بشكل خاص منذ الأزل بأهميتها التجارية لموقعها الاستراتيجي وتنوع بضائعها ودماء أهلها وورع تجارها، فكان التبادل التجاري بينها وبين الأمصار المختلفة المجاورة وما وراء البحار استيراداً وتصديراً، وقد أشير في القرآن الكريم إلى التجارة معها (رحلة الشتاء والصيف) وقد أخذت قوادة تنظيمات هذه المهنة تظهر في ظل الحكم التركي في عهد السلطان محمود الثاني ١٢٣٢/ ١٢٥٥ هـ - ١٨٠٨/ ١٨٣٨ م حيث صدرت مراسيم متعددة منها المرسوم ١٢٤٠/ ٩٢ هـ - ١٨٢٤ م الذي أشار إلى تأسيس الغرف التجارية (١) في البلاد الواقعة على الطرق التجارية وإعطاء التجار المحليين فيها حق الاتجار مع الخارج ويشير المرسوم إلى إنشاء غرفة تجارة

باحث اقتصادي وناشط في المجتمع المدني ونائب رئيس غرفة تجارة دمشق - عضو مجلس الإدارة.

إغاثة منكوبي الثورة) برئاسة السيد لطفي الحفار نائب رئيس الغرفة، وقد زارت دمشق وقود وشخصيات عربية مختلفة لوزارة المشيقيين في محنتهم، كان في طليعتها الاقتصادي المصري الكبير السيد طلعت حرب حيث أقامت غرفة تجارة دمشق حفلاً خاصاً له في منزل السيد عارف الطنبوني رئيس الغرفة وقد واسى السوريين في آلامهم ودعا الاقتصاديين إلى بناء اقتصاد سوري متين، كما دعاهم إلى إقامة المشاريع الصناعية .

وفي عام ١٩٢٨ وأصلل التجار إضراباتهم المتكررة احتجاجاً على طلب الحكومة الفرنسية بإلغاء ست مواد في الدستور السوري المقترح، فرفض السوريون ذلك، واستمر التجار في إضراباتهم واحتجاجاتهم بشتى السبل، وطالبت الغرفة التجارية بإلغاء الحواجز الجمركية التي أقيمت في شرق سوريا وجنوبها وشمالها نتيجة للتقسيم الاستعماري للمنطقة، فكانت تطالب دائماً بإعادة الوحدة السورية وكذلك طالبت بحماية الصناعة الوطنية وإعفاء موادها الأولية من الرسوم وعقد اتفاقات جمركية مع مصر وتركيا والعراق، ولابد من الإشارة إلى الإضراب الكبير الذي قام به تجار دمشق عام ١٩٣٦، حيث أغلقت حوانيتها ستين يوماً ويتأريخ ١١ شباط ١٩٣٦ اجتمعت الغرفة التجارية وتقدمت بمذكرة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء وإلى مندوب المفوض السامي في دمشق، شرحت فيه وضع البلاد السياسي والاقتصادي وما تعانيه مدينة دمشق حيث مازالت تسير من سيئ إلى أسوأ، مما أدى إلى تراجع الأوضاع دون تقدمها وإزديادها وإن هذه المذكرة أدت إلى دعوة المندوب السامي للجمهورية الفرنسية إلى لقاء رئيس الغرفة السيد عارف الطنبوني وأحمد كركنا السيد مسلم سنيوي

عملاً وطنياً رائداً حيث تم تدشينه وانتهاء العمل به عام ١٩٣٢ .

وهنا لابد من الإشارة بالدور الكبير الذي قام به السيدان عارف الطنبوني ولطفي الحفار رئيس غرفة تجارة دمشق ونائيه في هذا المجال.

- تشجيع الصناعات الوطنية دائماً

وقد كانت غرفة تجارة دمشق دائماً تشجع الصناعات الوطنية وتحدث على بناء هذه الصناعات فتم تأسيس الشركة الوطنية لصناعة الإسمنت ومواد البناء وكذلك الصناعات النسيجية نتيجة ازدهار زراعة القطن ونجاحها في سوريا فتم تأسيس شركة المغازل والمناسج - الخماسية - معمل الجوخ السوري إضافة إلى الشركات في المحافظات الأخرى الشركة السورية للغزل والنسيج حلب شركة مصايغ حمص وسواها وكذلك الصناعات الزراعية (الكونسروة) لتشجيع المزارعين في زراعة أراضيهم وتحسين إنتاجهم وكذلك الصناعات الهندسية (الزجاج) حيث استثمرت الغرف التجارية في العمل على بناء الاستقلالين السياسي والاقتصادي.

- دعم الثورة الوطنية بالسلح والمال، ولا بد من تذكر دور تجار دمشق في الثورة السورية ١٩٢٥ ودعمهم لها في المال والعتاد وكيف كان التجار يلحقون بالثورة في الغوطة ليلاً ويعودون إلى متاجرهم صباحاً وكيف قامت القوات الفرنسية بقصف المدينة فانصبت القنابل على أجمل أحياء دمشق فدمرت قسماً كبيراً من حي الميدان وحي الشاغور وحي سيدي عامود المأمولة بالسكان كما قام جنود فرنسيون بكسر أبواب الحوانيت والمخازن الموجودة في تلك الأحياء وسرقة بضاعتها، كما قاموا بسلب التحف النفيسة من البيوت الدمشقية ونتيجة للناسي والأضرار التي لحقت بسكان المدينة أسس تجار دمشق جمعية أسموها (جمعية

امتياز البنك السوري لإصدار النقد الورقي دون أن يكون للسوريين الرأي لوضع الشروط والأنظمة اللازمة واتجهت نحو الدعوة إلى المشاريع التنموية لدفع الاقتصاد نحو تقدمه وازدهاره فدعت إلى إصلاح وإعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي بين دمشق والمدينة المنورة لأهمية هذا الخط في التجارة البينية بين دمشق وجنوبها وشرق الأردن والسعودية كما قامت بدراسة واقتراح إنشاء أهم مشروع حيوي تنموي في مدينة دمشق وهو مشروع جر مياه عين الفيجة حيث تنادي أعضاء غرفة تجارة دمشق إلى دراسة هذا المشروع واتفقوا على تأسيس شركة مساهمة وطنية بعد أن كانت هناك مساع من قبل المستثمرين الفرنسيين لطلب امتياز لتحقيق هذا المشروع .

وأثناء عمل الدراسة والمناقشة تمت دعوة العلامة فارس الخوري لاستشارته في النواحي القانونية فاعترض على إقامة شركة مساهمة غايتها الربح خشية أن تنتقل هذه الأسهم مجدداً لأشخاص غير سوريين فيعود ويصبح المشروع أجنبياً واقترح أن توزع تكاليف المشروع على عدد الأمتار المكعبة التي تحتاجها المدينة وتباع لأصحاب الأملاك وهذا ما تم تحقيقه فعلاً على أن تقوم لجنة دائمة بتنفيذ المشروع وإدارته وهكذا كان.

- جر المياه إلى بيوت دمشق — مشروع رائد

في شهر آب ١٩٢٢ تقدمت غرفة تجارة دمشق بتقرير مفصل إلى حاكم دولة دمشق تطلب فيه امتيازاً لمشروع جر المياه إلى دور المدينة وقد كان هذا المشروع الرائد يسجل لغرفة تجارة دمشق لما بذلت من جهود كبيرة ولما دأبت على تحريك السلطات والمسامي للخطوات التي يجب اتخاذها لإنجاز هذا المشروع الأجنبي الذي كان من شأنه أن يرفع شأن دمشق وأسسها.



مسلم السيوفي رئيس غرفة تجارة دمشق في كلمته الترحيبية إن تجار دمشق مشهورون باهتمامهم للشدائد وصبرهم أمام الكوارث وحبهم للخير وتأنيبهم للزكاة وأعلن عن تأسيس جمعية المواساة الخيرية وتبرع تجار دمشق لإقامة عيشفى المواساة حيث بات صرحاً إنسانياً كبيراً يسجل لهم مستمراً بعمله الإنساني حتى اليوم واستمر تجار دمشق في رعايته ويرأس مجلس إدارة الجمعية اليوم أمين سر مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق الأسبق وعضوها الفخري الدكتور عبد الرحمن العطار ونائبه السيد أحمد غسان الخباز نجل أحد مؤسسي الجمعية وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق سابقاً المرحوم فؤاد الخباز علماً أن أغلب الجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية والإنسانية في دمشق أسسها ومولها ويشرف عليها تجار دمشق إلى جانب العديد من المهنيين .

أما دور غرفة تجارة دمشق الاقتصادي بعد الاستقلال ودورها في التحرير النقدي والجمركي تحدث به في مقال لاحق .

الهوامش:

- ١ - الوثائق العثمانية الموجودة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق منزل المرحوم خالد العظم سوق ساروجا مقر جمعية اصداق دمشق
- ٢ - مقالة د. نعد الحكيم في الكتاب الصادر عن غرفة تجارة دمشق بمناسبة مرور قرن على أحداث غرفة تجارة دمشق
- ٣ - الكتاب الصادر عن غرفة تجارة دمشق بمناسبة مرور مائة عام على تأسيسها
- ٤ - النشرات الاقتصادية الصادرة عن غرفة تجارة دمشق عام ١٩٢٣ - عام ١٩٣٦
- ٥ - لطفى العطار على العطار
- ٦ - ذكريات سفيرنا لطفى العطار

الجمسارك للتخفيف من رسوم التخزين المراد استيفائها، على البضائع التي تركت في مخازن الجمارك مدة الاضراب وكذلك تأجيل الملاحقات بخصوص الضرائب وطلب تأجيل استيفائها وقد كان لتصرف الغرفة في هذا المجال أثره المحمود .

- معرض الصناعات السورية الأول:

في أيار ١٩٣٦ أقيم معرض للصناعات السورية في مدرسة التجهيز بدمشق والطرق المحيطة بها وحديقة البلدية ومتحف دمشق والرج الأخضر وميدان سبباقي الخيل ومدرج الجامعة بحيث تزيد مساحته عن سبعين ألف متر مربع وقد امتدت فترة المعرض حيث استمر ٧٥ يوماً نتيجة الإقبال الكبير، وعلى الأثر اقترحت غرفة تجارة دمشق في كتاب رسمي إقامة معرض دولي سنوي الذي سمي فيما بعد معرض دمشق الدولي، الذي انتقل مؤخراً من موقعه المذكور إلى قرب المطار كما دعت غرفة تجارة دمشق منذ فترات طويلة إضافة لتشجيعها للصناعات الوطنية إلى دعمها للمشاريع التنموية كتأسيس المصرف الصناعي لدعم الصناعيين ودعم الصناعات التصديرية كذلك دعت إلى تأسيس المصرف المركزي وإنشاء مرفأً للأنشطة لتوسيع تجارة سوريا وتنشيط اقتصادها .

وفي نظرة اقتصادية عن قيمة العملة في تلك الفترة صدور القرار ٢٢١ بتحديد أسعار العملات حيث بات سعر الدولار يوازي ١١٠ قرش سوري والجنه الاسترليني ٥٣٥ قرش سوري والفرنك الفرنسي ٥ قرش سوري والليرة العثمانية الذهبية ٧٥٠ قرش سوري.

- مشفى المواساة صرح إنساني شامخ:

وفي عام ١٩٤٣ أقام تجار دمشق حفلاً في خان "أسعد باشا" بمناسبة إجماع المجلس النيابي على انتخاب السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية وقال السيد

في ١٧ شباط ١٩٣٦ بقصر المفوضية ، وقد أظهر المفوض السامي ارتياحه القام لما جاء في المنكرة المذكورة ولنتائج محادثته لهذا الاجتماع حيث قام ممثلي الغرفة بإبلاغ نتائج اجتماعهم للسادة أعضاء مجلس الإدارة ثم ليصار إلى تأليف وفد أكبر عدداً لمناقشة واقع الحال وفي ١٩ شباط ١٩٣٦ قام وفد برئاسة رئيس الغرفة السيد عارف الحلبي وأمين سرها السيد مسلم سيوفي والسادة أحمد اللحام وخالد العظم وأمين دياب والأمير بهجت شهابي وعبد الوهاب المالكي وحسني الهبل، يمثلون رجال التجارة والصناعة والزراعة في دمشق وقد جرت المحادثات مع طرح أمنيات أهل البلاد في الوحدة السورية ونيل الاستقلال ثم انتقل الحديث لمسألة إنهاء إضراب التجار ومعالجته، فطلب التجار من المفوض السامي إصدار عفو عن المبعدين السياسيين وإلغاء كافة التدابير التي نشأت عن الحالة الحاضرة فاتفق الطرفان على ذلك على أن تقوم المفوضية الفرنسية بإصدار بلاغ حول هذا المعنى إلا أن المسؤولين الفرنسيين في المفوضية عرضوا نصاً فيه من الترجمة ما يحتمل التأويل والفموض ولا يحقق ما إرادته المجتمعون فاعترض أعضاء الوفد على النص المعروض وانصرفوا من الاجتماع المذكور وفي اليوم الثاني تم انعقاد اجتماع آخر لم يتوصلوا فيه أيضاً إلى حل وبعد انقضاء بضعة أيام دعا البارون (فان) رئيس الكتلة الوطنية السيد هاشم الأتاسي إلى اجتماع عقد في بيروت كان نتيجته الإفراج عن المعتقلين والعفو عن المبعدين السياسيين وإعادة الحياة الدستورية والاعتراف بحق سوريا في الاستقلال ونتج عن ذلك أن انفتحت متاجر البلدة ثم قامت الغرفة التجارية في دمشق ببناء على اقتراح أعضائها بتجهيز الكتب اللازمة إلى المراجع المختص في المعارف المالية وإلى